المملكة المغربية
وزارة العدل
مديرية الشؤون الجنائية والعفو
مذكرة رقم: 222 س 3

6 مايو 1992

من وزير العدل
إلى السادة:
– الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف
– وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

الموضوع: زجر جرائم السطو على السيارات الأجنبية وتهريبها إلى بلدنا.

منذ مدة، وشبكات منظمة في سرقة السيارات الأجنبية المسجلة بالخارج، تتخذ من بلدنا سوقا رائجة لتصريف مسروقاتها، وتنشط بالخصوص في السطو على السيارات الفخمة الثمينة ذات المواصفات المتطورة التي لا تجد عناء في تسويقها بأثمان مشجعة، مستعملة في تنفيذ عملياتها الجرمية كل الأساليب والتقنيات في تزوير وتزييف وثائق ملكية هذه السيارات وأرقامها، والبيانات الدالة على منشئها وصنفها، وتدلس على شركات التأمين بإعطاء بيانات كاذبة وتصريحات خادعة، وتغري موظفي المراقبة برشاوي وهدايا لتمرير المسروقات، هذا إلى جانب تورطها غالبا في أنشطة موازية تتعلق بالإتجار في المخدرات.

وغير خاف عليكم مدى الخطورة التي تشكلها هذه الظاهرة المقلقة - التي صارت تأخذ مع توالي الأيام حجما متزايدا، وكذا انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية وما تشكله بالخصوص من تهديد مستمر على سمعة بلدنا.

وقد صار من المستعجل أمام استفحال هذه الظاهرة الجرمية أن تبادر النيابات العامة إلى التصدي لها بحزم وفعالية لاستئصال جذورها، مستعملة كل الوسائل التي يوفرها القانون للتوصل إلى اكتشاف هذه الشبكات التي تتوزع في الخارج وداخل المملكة، وإلى ضبط عناصرها، وإلى الحرص فور تقديمهم للعدالة على المطالبة بتطبيق العقوبات الزاجرة المناسبة في حقهم، مشيرين في هذا السياق إلى أن هذا النوع من الجرائم تقتضي بحكم الظروف المحيطة بها، تكييف المتابعات بإعطاء وصف أشد بما فيه وصف الجنايات، وهي جرائم تدخل ضمن اختصاص محاكمنا الوطنية التي تمتد ولايتها إلى الجرائم التي تقترف بعض عناصرها بالخارج، وإلى جرائم المشاركة أو الإخفاء ولو في حالة وقوعها خارج المملكة ومن طرف أجانب (الفصل 748 من قانون المسطرة الجنائية)، أضف إلى هذا ما يملكه قضاة النيابة العامة والتحقيق من إمكانية واسعة في استعمال قنوات التعاون الدولي لضبط الجناة الفارين وفي توجيه الإنابات القضائية، وفي طلب المعلومات والأدلة.

ومن المناسب التذكير بأهمية التنسيق مع بعض الإدارات والجهات المعنية التي تباشر بدورها تحرياتها وحملاتها في هذا المجال.

طالبا منكم الحرص على تتبع وتوجيه التحريات التي يباشرها ضباط الشرطة القضائية وأعوانها في قضايا من هذا القبيل، بغية تعميقها وإعطائها الاتجاه والتكييف القانوني السليم، على أن تبادروا بصدد كل حالة إلى إشعار الوزارة فورا، وتزويدها بالمعطيات اللازمة.

ولما لهذه التعليمات من أهمية قصوى، فإني أطلب منكم تنفيذها بدقة وفعالية، وإشعار نوابكم بمضمونها.

وزير العدل
مصطفى بلعربي العلوي